

تأثير التفاعلات الاقليمية والدولية على المشرق العربي بعد عام 2003 "العراق أنموذجاً"

الاستاذ المساعد الدكتور

غصون مزهر المحمداوي

كلية الاداب / الجامعة المستنصرية

الملخص:

لقد جاءت دراسة التفاعلات الاقليمية والدولية في منطقة المشرق العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، لإلقاء الضوء على هيكل وبنية توازن القوى في المنطقة، حيث تعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تعرضت للاهتزازات وعدم الاستقرار السياسي وخاصة بعد عام 2003، وماتبع ذلك من تغيرات جيواستراتيجية تمثلت في التنافس والصراع ما بين القوى الاقليمية على النفوذ والهيمنة وقيادة توازن القوى الاقليمية الاخرى، إضافة الى التغيرات الداخلية في دول المنطقة ذاتها. وتهدف الدراسة الى تحديد اثر انهيار قوة العراق الاقليمية وبروز قوى ايران وتركيا ودراسة اثر الاحتلال الامريكي للعراق وماهي عوامل التنافس التي تؤثر في التفاعلات الدولية والاقليمية على المنطقة، وبناء على ذلك تم تقسيم الدراسة الى عدة مباحث تتناول الاهمية الاستراتيجية للمنطقة (المشرق العربي)، وتأثير ذلك في التوجه الدولي والتنافس الاقليمي للسيطرة عليها، كما يتناول مبحث اخر العوامل المتعلقة بالقوى الاقليمية والدولية التي تدفعها للصراع في سبيل السيطرة على هذه المنطقة، كما نوضح في ختام البحث الاثار المترتبة على هذا التنافس الدولي والاقليمي على دول المنطقة واستقرارها السياسي .

الكلمات المفتاحية : المشرق العربي،العراق، ايران، سياسة، الولايات المتحدة

The impact of regional and international interactions on the Levant after 2003

Assistant Professor, Dr.Ghusoon Mezher Al Muhammadawi
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies /
Al-Mustansiriya University

Summary:

The study of regional and international interactions in the Arab Mashreq region came after the American occupation of Iraq in 2003, to shed light on the structure and structure of the balance of power in the region, as this region is one of the areas that have been subjected to the vibrations and political instability, especially after 2003, and followed by geo-strategic changes It was represented in competition and struggle between regional powers over influence and domination and the leadership of the balance of other regional powers, in addition to internal changes in the countries of the region itself.

The study aims to determine the impact of the collapse of Iraq's regional power and the emergence of the powers of Iran and Turkey and a study of the impact of the American occupation of Iraq and what are the factors of competition that affect international and regional interactions on the region. In the international trend and regional competition to control it, and another topic deals with the factors related to regional and international forces that drive it to struggle for control of this region, as we clarify at the conclusion of the research the implications of this international and regional competition on The countries of the region and their political stability.

Key words: Arab Mashreq, Iraq, Iran, Politics, United States

المقدمة :

يبدو ان البنية المتطورة للسياسة الدولية المعاصرة في القرن الواحد والعشرين قد خلفت وراءها الكثير من الاثار السياسية والانعكاسات الجيوسياسية الخطيرة على الخارطة العالمية ككل. وعلى خارطة الشرق الاوسط على وجه الخصوص، وهو ما تؤكدته جملة الاضطرابات والفوضى المتزايدة كل يوم واشكال الصراع ومسارات السلطة وطموحات النفوذ والهيمنة بين دول هذه البقعة الجغرافية، ما يشير بدوره الى ملامح النظام العالمي القائم على التشكل منذ مطلع هذا القرن من مجموعة من التوجهات العالمية الكبرى التي يبدو أنها ستتحكم بلامح العلاقات والسياسات الدولية بين مختلف دول العالم بوجه عام، وبين دول وشعوب منطقة الشرق الاوسط خلال العقود القادمة على وجه التحديد، وعلى راسها صراعات القوى الاقليمية وتراجع المركزية الاميركية .

أن الاحداث التاريخية الجسيمة التي لحقت بالمنطقة العربية في فترة التسعينات وما تلاها حتى الان ساهمت في انضاج وبلورة الملامح العامة للبيئة الدولية (العالمية)، وكان من اهم هذه الملامح، التوجه نحو اعادة هيكلة بعض الاحلاف والتكتلات الاقتصادية والدولية والاقليمية، والاعلاء من شأن الجغرافية الاقتصادية، والسمات التعاونية على حساب الهندسة السياسية، ومفاهيم (المصلحة القومية، وتوازن القوى، والتفتت، والصراع)، لقد اتخذت هذه الملامح صفة الشراكة، سواء من اجل السلام كما في اطار التفاعلات بين منطقة الشرق والغرب، أو في اطار تفاعلات حلف شمال الاطلنطي مع دول شرق ووسط اوربا سابقاً، وروسيا الاتحادية أو من خلال شراكة اقتصادية بين دوائر و أقواس النظام العالمي، وهذا ما سيتوضح خلال هذه الدراسة .

المبحث الاول

الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة المشرق العربي

يحتل المشرق العربي خلال هذه المرحلة التاريخية اهمية ومكانة مهمة في تركيز الاهتمام العالمي، ويعود ذلك الى المركز السياسي والاستراتيجي الذي يتمتع به، مما جعله مركز تنافس القوى العالمية وتطاحنها على اراضيه.

لقد تغير اسلوب السياسة وتطور التفكير الاستراتيجي، وكان هذا التطور في اسلوب الساسة والتفكير زاد من الاهتمام العالمي بالمشرق العربي، حيث اصبحت السياسة والخطط الاستراتيجية من السعة والشمول تجعل من العالم وحدة كبرى، واصبحت الاقاليم والوحدات السياسية التي احتفظت بعزلتها تتأثر بالتيار العام للسياسة العالمية، وأصبحت سياسة الدولة ترسم على هدى هذا الاتجاه وأهدافه، ومثل هذا التوجه الولايات المتحدة الامريكية لهذا اصبح يسود تيار السياسة العالمي، ولم يعد مستطاعاً أن تعيش دولة بمعزل عن المجموعة العالمية للدول، أو بمنى عن السياسة العامة التي توجهها وتؤثر فيها .

أن المشرق العربي هو مصطلح جغرافي محلي، المشرق مقابل المغرب العربي، ويتطابق تاريخياً مع الاقاليم العربية من الامبراطورية العثمانية في بداية القرن العشرين ومع شبه الجزيرة العربية وكل البلاد الاسيوية العربية يشملها المشرق وكذلك مصر في افريقيا، وليس هناك تعريف سياسي دقيق للمشرق مشابه لتعريف مناطق سياسية اخرى، فهو قبل كل شيء واقع بشري يتميز بتعدد الاديان ومختلف الفرق الاسلامية، كما يتميز بتجانس ثقافي ولغوي (فباستثناء الاكراد لا يوجد سكان غير العرب)، أن المشرق العربي هو جزء اساسي من الشرق الاوسط، بل هو مركزه بسبب النزاع العربي الاسرائيلي، ومع وجود النزاعات القائمة في اطراف هذه المنطقة كالمسألة الكردية والحروب التي حدثت في منطقة الخليج العربي والتي اوقعت ضحايا تفوق ضحايا النزاع المركزي في المنطقة، الا أن تأثير هذا النزاع هو الذي شكل الانظمة العربية وطبيعتها سواء كانت جيدة او سيئة، ولولا وجود المشروع الصهيوني لكان من الممكن ان تكون الحياة السياسية في المشرق العربي أكثر شبةاً بالحياة السياسية ببلدان المغرب التي لم تعرف التمزقات والنزاعات التي تشهدها دول المشرق (لورانس، 7، 1993-9).

اكتسبت منطقة المشرق العربي مكاناً استراتيجياً مهماً بالنسبة لجميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ويعود ذلك الى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثلاث (اسيا، افريقيا، واوروبا). وتتجمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من الممرات المائية المهمة مثل مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس مما يجعل هذه المنطقة همزة وصل بين جنوب وشرق اسيا وبين اوروبا والامريكيتين، كما تعد هذه المنطقة من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المتعلقة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت اهمية كبرى بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي السابق، وأمتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط والايدي العاملة والطاقة الشمسية والغاز ومعادن كثيرة مهمة، وبهذا تحول المشرق الى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لانه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الاولية، كما أن ممراته المائية وأجوائه تضمن السيطرة على العالم، الامر الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية تربط امنها بأمن هذه المنطقة والذي يمس مصالحها القومية. ويشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية، كما هو الوضع نفسه بالنسبة للدول الاوربية التي تعد المنطقة بُعداً استراتيجياً لها (لورانس، 1993، 19).

لا يمكن أنكار اهمية منطقة الشرق الاوسط عامة ومن ضمنها منطقة المشرق العربي قد ازدادت بعد اكتشاف النفط، الا أنه لايمكن أيضاً تجاهل العديد من العوامل الاخرى التي اسهمت في زيادة الاهمية السياسية لهذه المنطقة وخصوصاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي في فترة النهوض القومي وطموح شعوب المنطقة الى التحرر والاستقلال والوحدة القومية، قد جعل الدول العظمى تضع الخطط لاقامة الاحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة لضمان مصالحها، كما استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية في إقامة حزام من الاحلاف الممتدة من اوروبا الى الباكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي .

المبحث الثاني

التطور التاريخي للتفاعلات الاقليمية والدولية حول منطقة المشرق العربي منذ أن اعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام (1971) والدول الفاعلة تتطلع الى المنطقة، كل منها تنتهيء لملء الفراغ المحتمل حدوثه، ليس لملء الفراغ فقط وإنما لإنشاء توازن القوى الجديد في المنطقة. وفي النظام الاقليمي العربي والشرق اوسطي عموماً، لاسيما وأن افرازات الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي كانت مازال تأثيراتها مستمرة، ففي نهاية السبعينات من القرن الماضي شهدت المنطقة اضطرابات سياسية متتالية، اثرت بشكل كبير على توازن القوى في المنطقة، فمن جهة أندلعت الثورة الاسلامية في ايران وحاولت تصدير افكارها الى دول المنطقة، وقد سبق ذلك من جهة أخرى سعي العراق للعب دور اقليمي عربي بعد أن حمل لواء جبهة الصمود والتحدي التي عزلت مصر عن العالم العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع اسرايل عام (1978)، ومع بداية الحرب العراقية - الايرانية، بدأت القوات العظمى (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي) تستثمر تلك التطورات في منطقة المشرق العربي للحفاظ على مصالحها في المنطقة، فالاتحاد السوفيتي سابقاً كان يتطلع الى المياه الدافئة، حيث عصب الحياة الصناعية والثروات الطائلة، والولايات المتحدة تعلن حالة التأهب للتدخل العسكري في حالة تهديد مصالحها في المنطقة، وفي الجانب الاخر بدأت اكبر قوتين في المنطقة (العراق وأيران) تتطلعان الى لعب دور الزعامة الاقليمية رغم ما استنزفته الحرب بينهما من طاقات مالية وبشرية وأقتصادية هائلة (الدلاييج، 2012، 14-15).

كان عام (1980) عام الاخطار للمنطقة (المشرق العربي)، فالثورة الاسلامية في ايران تهدد بقيام مشاكل وتخريب في دولة الامارات الناشئة حديثاً والمملكة العربية السعودية، كما أن تدخل الاتحاد السوفيتي في افغانستان يدفع باتجاه ان موسكو تسعى بقوة نحو السيطرة على المياه الدافئة (المحيط الهندي، الخليج العربي)، وانتصارات العراق على ايران قد يترتب عليها هيمنة الجار العربي الاكبر وتكون الكويت ضحيته الاولى، هذه الاسباب مجتمعة دفعت امارات الخليج والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الى التجمع عام (1981) في اطار هو (مجلس التعاون الخليجي) ويسمح هذا التجمع بتنسيق

الاعمال في مختلف الميادين السياسية منها والاقتصادية والعسكرية، وكان النموذج المطروح هو نموذج المجموعة الاقتصادية الاوربية، ثم دبلوماسية داخلية سمحت بالايظهر التباين بين العربية السعودية وشركائها (لورانس، 1993، 438).

خلال حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية - الايرانية) كانت الدول الغربية تزود طرفي النزاع بالسلاح لاستمرار القتال بينهما، مما يعكس الرغبة الدولية لابقاء المنطقة في حالة نزاع وصراع بين اقوى اطرافها لضمان أمن الكيان الصهيوني صنعيتها في المنطقة (لورانس، 1993، 437-438)، حيث تدخلت القوى العظمى في مجريات الحرب وخاصة في بدايتها وحسب مصالحها الاقتصادية، وقد غير هذا التدخل من معطيات المشكلة حيث ادى الى أن افلقت الحرب من سيطرة القوى العظمى، وغياب وقف اطلاق النار له بُعد جديد حيث أنه لأول مرة منذ عام (1945) لا يدخل صراع كبير بين دولتين من دول العالم الثالث في مجال المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، الامر الذي يفسر بالنمو الاقتصادي والثقافي العائد الى دخل النفط بالنسبة لدولتي الصراع، فالامكانيات المادية مكنت الدولتين من الحصول على تسليح كامل على اساس تجاري (لورانس، 1993، 439).

لقد تمخضت الحرب عن نتائج مهمة أثرت بشكل كبير على توازن القوى في المنطقة، كما اثرت في نفس الوقت في الوضع الداخلي لدول المنطقة، فقد خرجت إيران من هذه الحرب بخسائر مادية هائلة وتقلصت أحتياطياتها المالية الى اقصى الحدود، مع تواصل النمو السكاني، وهجرة اعداد كبيرة من الطبقة الوسطى المعادية للنظام، وعلى أثر ذلك نشى تياران سياسيان داخل الطبقة السياسية الايرانية، الاول الاصلاحيون الذين يدعون الى الانفتاح باتجاه الغرب لغرض تشجيع عودة المهاجرين وتشجيع استثمار رؤوس الاموال الضرورية لانعاش الاقتصاد الايراني، أما التيار الثاني فهم المحافظون (المتشددون) والذين يعارضون ذلك ويرفضون أي تعاون مع الغرب (الحنيطي، 2013، 26-27).

كان الوضع في العراق افضل فقد نشأت عن الحرب صناعة حربية نشطة، واعادة النظام الدكتاتوري رغم التحررية الظاهرية التعبير عن رغبته في أن يكون على راس العالم العربي، وتم التحلي عن نظام الادارة الاشتراكية للاقتصاد لصالح عودة المبادرة الحرة (الا في مجال الاسلحة)، وكانت البلاد مثقلة بالديون خاصة تجاه بلدان الخليج،

واصبح العراق القوى الاقليمية العظمى المستقلة عن القوى العالمية العظمى، بفضل ثلاثيتها الملائمة وهي وجود البشر بأعداد كافية ووجود الماء والنفط بوفرة، وكانت مواصلة التسليح للعراق مثار قلق لدى الغرب الذي بدأ يمارس الضغوط للحد من وصول العراق الى التقنيات ذات الطبيعة العسكرية النووية المباشرة (لورانس، 1993، 449).

نمت الاستراتيجية الاقليمية الايرانية لتزيد من تطلعاتها بالتحرك الفعال نحو دول منطقة الخليج العربي، التي بدأت تعاني من اختلال حالة التوازن الاقليمي وميلها لصالح ايران، جراء التدايعيات المترتبة عن حرب الخليج الثانية عام (1991) التي بدأت عقب اجتياح القوات العراقية للاراضي الكويتية، وحظيت منطقة الخليج العربي بأهتمام واضح من قبل ايران التي وجدت فيها مفصلاً استراتيجياً في علاقات الشرق والغرب، فامنطقة مركز لخمس جهات متصلة هي الجزيرة العربية والشرق العربي والوطن العربي والشرق الاوسط والمحيط الهندي، كما يعد الخليج العربي اهم منفذ بحري يربط ايران بالعالم، اذ يتم عبره تصدير النفط الايراني للخارج كونها تمتلك العديد من الحقول النفطية البحرية في قاع الخليج (جودة، 1985، 548)، وتسعى للتحكم في تصديره من خلال سيطرتها على مضيق هرمز الذي يربط ايران ببقية المحيطات في العالم ويتم من خلاله مرور النفط الايراني (الريس، 1973، 310).

وتمثل منطقة الخليج العربي بالنسبة لايران دائرة نفوذ، إذ تأثرت سياسة الدفاع الايرانية بشكل ملحوظ بالمتغيرات التي حدثت على الساحة الاقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية عام (1991)، تلك التي ادت الى زيادة الوجود العسكري الامريكي في المنطقة، اذ عمل هذا الوجود على تفعيل سياسة العزلة الامريكية ضد ايران، الامر الذي استوجب ادخال تغييرات متماثلة على سياسة الدفاع الايرانية، سعت ايران من خلالها الى تأكيد وظيفتها الاقليمية، والادعاء بوجود حقوق تاريخية لها في مياه وجزر الخليج العربي (دسوقي، 2019، 105).

أختلال ميزان القوى الاقليمي لصالح ايران بسبب الانتكاسات العربية المستمرة منذ عام (1990) ومنها غزو الكويت وما تلاه من الحرب الدولية ضد العراق وصولاً الى احتلاله عام (2003)، وخلال هذه السنوات استفادت ايران ببراعة من المشكلات العربية سياسياً وفكرياً وأمنياً، وتمكنت من استعادة التوازن الذي خسرتة خلال الحرب مع العراق

للتحول الى قوة اقليمية مؤثرة بعد أن غاب العرب كقوة موحدة، وانشغلوا بالصراعات فيما بينهم، فضلاً عن احتلال العراق الي بدأ ظاهرياً تهديداً لايران، حيث كان في واقع الامر سبباً في تفوق إيران الاقليمي في هذه الفترة (الحنيطي، 2013، 30).

المبحث الثالث

التفاعلات الاقليمية والدولية بعد احتلال العراق عام 2003

لا تأتي اهمية منطقة الشرق الاوسط من مساحتها الجغرافية أو حجم سكانها أو وفرة خيراتها وثرواتها فحسب، بل من موقعها المتميز وسط مجال جيوسياسي يتمتع هو ايضاً بموقع متميز في العالم، لذلك شكلت عبر التاريخ بؤرة للصراع بين الامبراطوريات المحيطة بها، وأصبح الاستيلاء عليها عنواناً للنفوذ العالمي يشير الى الدولة الكبرى الاقوى، لهذا شهدت الحالة الجيوسياسية الجديدة في هذه المنطقة صعوداً ايرانياً تركياً مقابل تراجع المشروع العربي، الامر الذي يدفع الباحثين الى دراسة وحساب التوازن التاريخي بين العرب وجيرانهم، ومراجعة دقيقة للمصالح المشتركة للعرب والايرانيين والاتراك، العنصر الذي بدأ في البروز في فترة قريبة للمنافسة في النفوذ والمصالح في هذه المنطقة، حيث تحتل الشعوب العربية والتركية والايرانية مكان القلب في العالم الاسلامي، حيث شكلت هذه الشعوب مراكز ثقل متعددة داخل هذا القلب، ادى كل منها دوراً قيادياً في العالم الاسلامي خلال حقب تاريخية معينة، ورغم وحدة الدين بين هذه الشعوب الا أنها تتفاوت في أهتماماتها القومية وتوجهاتها الجيوسياسية، الامر الذي جعل العلاقات بينها عبارة عن علاقات صراعية في اطار نظم التبعية أو توازن القوى، حيث سهل هذا الامر مهمة الضغط الاستعماري على المنطقة وانتج تبعية بدرجة متفاوتة للغرب وتوجهاته، لكن ايران وولا وتركيا في الدرجة الثانية او في المرحلة التالية تمكنت بأساليب مختلفة من استغلال الضعف السياسي العربي الرسمي، وتعظيم الفائدة من المستجدات الاقليمية والعالمية المتلاحقة.

لقد اسفرت الاحداث والازمات المتعاقبة التي مرت بمنطقة الشرق الاوسط خلال الفترة موضوع البحث عن قيام عدد من الدول في منطقة المشرق العربي باتباع استراتيجيات اقليمية جديدة، وذلك نتيجة تغيير طبيعة القضايا المطروحة، وتطور

نوعية الصراعات وتبدل محاور النزاع الرئيسية، وقلّة الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي، واضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الاقليمي، وتبلور التحالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الدولية والاقليمية المتنافسة، وغلبة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة، وهو الامر الذي اوصل المنطقة الى المواجهة المسلحة بين بعض الاطراف الداخلية المتنازعة، والى درجة استدعاء قوى خارجية حليفة لدعم طرف على اخر بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحه.

احدث الاحتلال الامريكي للعراق عام (2003) وما ترتب عليه من تداعيات، بوادر الشك لدى دول مجلس التعاون الخليجي في مدى قدرة الولايات المتحدة الامريكية على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، وذلك جراء تنامي دور ايران الاقليمي الذي ارتكز على معطيات جغرافية وأيديولوجية ومصالحية، مما سمح بتعاظم هذا الدور قبول الولايات المتحدة وللمرة الاولى اجراء محادثات مباشرة مع ايران، فضلاً عن نجاح ايران في عقد تحالفات اقليمية، سواء مع دول اقليم الشرق الاوسط أو مع بعض القوى الفاعلة من غير الدول، بغض النظر عن توجهاتها الايديولوجية (الحنيطي، 2013، 41).

انشئت ايران حالة جديدة في التوازن الاقليمي في منطقة المشرق العربي، من خلال تعزيز نفوذها في العراق، التوازن الذي اختل نتيجة خروج العراق من معادلة التوازن الاقليمي، والذي كان موجود بفضل التنافس التاريخي بين ايران والعراق، مع دور مواز للسعودية، بدعم دول مجلس التعاون الخليجي، الامر الذي جعل الدور الايراني يزداد قوة وثبات بعد أن اصبح مشروعاً يقوم على فرضية قوامها أن توازن الرعب في الخليج بفعل الحضور الايراني الكثيف في المشرق العربي يمثل عامل ضغط تجاه الولايات المتحدة لقبول ايران كشريك اقليمي، الامر الذي يسمح لايران بتقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة، لذا يكون المشروع الايراني قد حقق اهدافه في استهداف نسق المصالح الامريكية في الخليج العربي من اجل الدخول معها في حالة تقاسم (اللباد، 2008، 36)، يمكن اختصار حالة الامن في الخليج أن ايران تريده أمناً خليجياً مشتركاً يعترف بدورها فيه، اما دول الخليج فتريده امناً تضمنه الولايات المتحدة وتحميه من ايران .

لهذا شعرت ايران في اوقات معينة بالقلق من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت اليه دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال حصولها على كميات من الاسلحة التقليدية

الغربية الحديثة، فضلاً عن الضمانات الامنية التي توصلت اليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الامنية مع الولايات المتحدة، والتي قللت من فرص ايران في توجيه ضغوط سياسية أو عسكرية على هذه الدول(الراوي،2006،86).

أن ايجاد نظام امني لهذه المنطقة هدفاً للطرف التي يتكون منها النظام الاقليمي الخليجي مع الاخذ بنظر الاعتبار الواقع الجديد الذي رتبته الاحتلال الامريكي للعراق، إذ ادى الى تكريس الاختراق الخارجي للامن الاقليمي الخليجي، بعد ان تم تجديد الاتفاقيات الامنية الثنائية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة التي شهدت بموجبها قضية امن الخليج تغييراً تمثل في سحب القوات الامريكية من البلدان الخليجية الكبرى كالسعودية، واعادة تركيزها في الدول الخليجية الاصغر مساحة وكثافة سكانية، فضلاً عن سحب القوات الامريكية التي كانت موجودة في العراق منذ عام (2003)، ضمن اطار الاتفاقية الامنية التي تم توقيعها بين العراق والولايات المتحدة عام (2008)، التي لامتخ الولايات المتحدة حق وجود قوات قتالية في العراق بعد نهاية عام (2011)، مع حدوث تطور هام بدأه حلف الناتو في حوار مع اربعة بلدان خليجية (الكويت، البحرين، قطر، والامارات)، فيما عرف ب(مبادرة اسطنبول) للتعاون الموسع مع دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (عبد الحميد،2012،30-31).

أن المتغيرات الدولية والاقليمية تشير الى سعي جميع الدول الى ايجاد مناخ ملائم لتعاظم التجارة العالمية، فهذه المنافسة الدولية في السيطرة على مقدرات منطقة المشرق العربي سببها في الدرجة الاولى العامل الاقتصادي، حيث جرى البحث عن ايجاد صيغ تشاركية تبني نظام اقتصادي عالمي يرتكز على الامن الاقتصادي الدولي بما يحفظ ويواجه التهديدات المحتملة الموجهة ضد الديمقراطية والاستقرار، وايجاد قوى سلام اقتصادية، فضلاً عن قوى السلام العسكرية، حيث اصبح مفهوم الامن الدولي والاقليمي اكثر تعقيداً مع الثورة العلمية والتكنولوجية، لهذا يواجه المشرق العربي تحديات كبيرة بسبب النظرة من الدول الكبرى الى المنطقة ومواردها الاقتصادية الكبيرة، بحيث عملت الدول الكبرى على اضعاف مقومات الترابط التاريخي والديني واللغوي وبناء وحدات اقليمية معزولة تقريباً عن بعضها مما يسهل السيطرة عليها واستغلالها، وهناك سياسة

انتقائية تجلت مظاهرها في الاندماج والتكامل في الجانب السياسي والاقتصادي وهناك امثلة عديدة منها :

1- النظرة الامريكية الى بعض النظم السياسية العقائدية على انها من مخلفات الحرب الباردة ويجب ان لا يكون لها مكان في النظام العالمي الجديد مثل العراق وسوريا وايران .

2- الازدواجية في التعامل مع الدول فيما يخص الادعاءات بانتهاك حقوق الانسان ومثال ذلك المفارقة في التعامل مع تركيا والعراق في قضية الاكرد وذلك لاعتبارات سياسية واستراتيجية(حجاج واخرون، 2013، 383-384).

ولا تتوقف الانتقائية عند السلوك السياسي و الاقتصادي للدول العظمى اتجاه الدول الصغيرة، وانما يمتد ايضاً الى الافكار والاستراتيجيات التي تحكم العلاقات الدولية، كما أن الامم المتحدة ايضاً سارت في سياسة انتقائية وخاصة في التعامل مع القضايا العالمية الرئيسية بتأثير ارادة الولايات المتحدة وحلفائها، من خلال تراجع دور الامم المتحدة في قضايا التصحر واللاجئين، فيما يتم تعظيم دورها في قضايا ذات ابعاد عسكرية ونزاعات اثنية وعرقية، والتوسع في استخدام الفصل السابع من الميثاق والخاص باستعمال القوة وفرض العقوبات ضد الدول التي لا تحترم ميثاق الامم المتحدة وتوظيف قضية التدخل الدولي وحقوق الانسان كألية لتحقيق مصالح الدول الكبرى (حجاج واخرون، 2013، 384-385).

تشير الخارطة السياسية الدولية الى سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على مجريات التحولات الاستراتيجية والاقتصادية في منطقة المشرق العربي، وذلك لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة العربية والمحافظة على امن اسرائيل، وكانت هناك عدة عوامل مؤثرة في الاستراتيجيات التي اتبعتها كل من تركيا وايران في المنطقة، فبسبب تدخل السياسة الامريكية المستمر في شؤون المشرق العربي حصلت عملية استقطاب بين ايران والولايات المتحدة، الامر الذي غير محاور النزاع وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الاستراتيجية اكثر من تأثيرها بتطوراتها الذاتية أو بعلاقات القوى داخل المنطقة، حيث كانت ايران تسعى الى الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوة اقليمية

تمتلك مقومات هذا الدور وتسيطر على ادواته، إذ باتت مصالحتها تمتد من الخليج الى العراق وسوريا ولبنان حتى فلسطين، أما اهتمامات تركيا، التي تحاول بناء استراتيجية مؤثرة في المنطقة لضمان مصالحها، فأصبحت تمتد الى ثلاثة دوائر اقليمية فرضها عليها الموقع الجغرافي: (الدائرة الاوربية، والدائرة العربية، والدائرة الاسيوية الوسطى)، وذلك اثر المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي الذي جعل الارض ممهدة وزاد من توجه تركيا نحو المنطقة العربية حيث تشكل ميداناً خصباً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية (العدوان، 2013، 27-28).

لعبت عدة عوامل دوراً مهماً في رسم خارطة التفاعلات الاقليمية والدولية في المنطقة منها ما يتعلق بدول النظام العربي نفسه مثل ضعف النظام السياسي العربي، وغياب الاستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام، حيث يشهد عدة انقسامات حول العلاقة مع الولايات المتحدة واسرائيل، واخرى حول سياسة التعامل مع إيران، والمواقف المتباينة من الاحداث في سوريا ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وأثاراً انقسامات مذهبية وطائفية (سنية وشيعية) حول قضايا خلافية لم تحسم هدفها تسييس الخلافات المذهبية واشعال الفتنة في المنطقة، لفتح الباب امام حروب اهلية في اكثر من منطقة عربية (مرسي، 2007، 61)، عدم الاستقرار والاضطراب الذي يسود منطقة المشرق العربي لمدة اكثر من ثلاثين عام، وجعلها مسرحاً لحروب وصراعات كثيرة، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغوط الاجنبية و بروز العديد من الازمات بين الدول نفسها، يضاف الى ذلك المشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت وأحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي (بركات، 2012، 11).

يمكن تحديد عدة اسباب كانت وراء نشاط الحيوية التركية اقليمياً باتجاه المنطقة العربية ومنها الرؤية الشاملة التي تبنتها تركيا حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه وكيفية بناء قوة اقليمية كبرى بل دولية في المستقبل، وقد تم ذلك من خلال سياسة خارجية نشطة وفعالة على المستوى الاقليمي من خلال تبني موقف ايجابي من الاسلام والنجاح في الثورة المعرفية وتبني العلمانية اساس للحكم وبناء اقتصاد تركي قوي وحوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفر الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية

بكفاءة، حيث شهد الاقتصاد التركي طفرة اقتصادية في السنوات الاخيرة (العدوان، 2013، 31-32).

لا يمكن اختصار مشروع أيران الاستراتيجي اتجاه المنطقة في مجرد تصدير الثورة او ما تتهم به من السعي لتشجيع المنطقة، بل أن مخططها يشبه الهرم المتعدد الطبقات من خلال المحاور التي يركز عليها مثل الدعم الايراني لقوى المقاومة العربية في لبنان وفلسطين، والدعوة لحفظ الاستقرار في منطقة الخليج العربي المبني على توجهات بأن ذلك مسؤولية الدول المطلة على الخليج في ظل الخلل الفادح في التوازن الاستراتيجي بين الضفتين .

الخاتمة

أن العوامل الداخلية الخاصة بمنطقة المشرق العربي ساهمت في حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها المنطقة، فقد جاءت نتيجة عدم وضوح العلاقة التي تربط النظم الاقليمية القائمة في هذه المنطقة الحيوية، لا في مضمونها ولا في شكلها حيث لا يوجد اتفاق على تحديد دقيق لنطاق وخصائص وهيكلية النظام الاقليمي في منطقة الشرق العربي .

أدت التحولات البنيوية والمتغيرات العالمية التي تم تناولها اثرت على النظام العربي، بحيث بدأ اكثر اختراقاً على مختلف الاصعدة العسكرية والاقتصادية وحتى القيمية، حيث عمدت الدول الكبرى وبالاخص الولايات المتحدة للتغلغل والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي، وذلك عبر اختلاف محاور الصراع بين عدد من الدول العربية من ناحية، أو بين الدول العربية ودول الجوار من ناحية اخرى، او في ظهور واشنطن وحلفائها بصورة الضامن الرئيسي لامن دول المنطقة والمهندس لميزان القوى الاقليمي فيها، ادى ذلك الى بروز تهديدات جديدة للامن القومي العربي أو تعاضم مصادر تهديد كانت قائمة .

لقد انخرطت الولايات المتحدة الامريكية بقوة في قضايا المنطقة بل ورسم العديد من التطورات المؤثرة فيها، مثل الوجود العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي، وعلى الجهة الاخرى الاحتلال المباشر للعراق عام (2003)، وما ترتب عليه للقوى العربية، والاعتماد الاساسي للدول العربية الرئيسية باستثناء سوريا على الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها المصدر الالهم لتوريد الانظمة التسليحية لهذه الدول، هذا الامر الذي نجح في التأثير المباشر والقوي على ميزان القوى الاقليمي سواء بدعمها القوي لاسرائيل وأمنها لضمان تفوقها الاقليمي، او زيادة النفوذ السياسي لايران في العراق والخليج، والمزيد من اضعاف القوى العربية الاساسية بنزاعات غير مبررة .

المصادر

1. هنري لورانس، اللعبة الكبرى المشرق العربي والاطماع الدولية، ترجمة د. عبد الحكيم الاربد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا - بنغازي، الطبعة الاولى، 1993.
2. علي فايز يوسف الدلاييح، توازن القوى وأثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003-2011، رسالة ماجستير علوم سياسية منشورة على الشبكة المعلوماتية، كلية الاداب / جامعة الشرق الاوسط، سوريا، ايار 2012.
3. راشد احمد الحنيطي، مبدأ تصدير الثورة الايرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربي (الحوثيون في اليمن نموذجا)، رسالة ماجستير منشورة في شبكة الانترنت، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية / كلية الاداب والعلوم / جامعة الشرق الاوسط، دمشق، 2013.
4. حسنين جودة، جغرافية آسيا الاقليمية، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1985.
5. رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط، بيروت، دار رياض الريس، 1973 .
6. عيسى سيد دسوقي، التوجهات الاقليمية في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، القاهرة، دار الاحمدي للنشر والتوزيع، 2009.
7. مصطفى اللباد، هل اصبحت الادوار الاقليمية بالمنطقة حكرًا على قوى غير عربية، بحث منشور في مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد الصيف (135)، 2008.
8. رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط، دمشق، دار الاوائل للنشر والتوزيع، 2006.
9. اشرف محمد عبد الحميد، تطور الامن الاقليمي الخليجي منذ عام 2003 (دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 .
10. خليل ابراهيم حجاج ومحمد احمد المقداد وصايل فلاح السرحان، المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الامن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة

- 1990-2010، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 40، في 2013.
11. طایل يوسف عبدالله العدوان، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وأيران نحو الشرق الاوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير منشورة على شبكة الانترنت، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية / كلية الاداب / جامعة الشرق الاوسط، أيار 2013.
12. مصطفى عبد العزيز مرسي، المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الاقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد فصل الربيع (129)، 2007.
13. نظام بركات، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2012.